عبد المنعم علي عيسى

حسابات سعودية.. «كوينسي» أيضاً في الميزان

ارتسمت ملامح الكينونة والدور الذي يقوم به الكيان السعودي الوليد عام ١٩٣٢ عبر اللقاء الذي جمع الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود مع الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت العائد من قمة «يالطا» التي جمعته جنباً إلى جنب الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، واللقاء الذي جرى في ١٤ من شهر شباط للعام ١٩٤٥ كان قد حصل على متن الطراد «كوينسي» في البحيرات المارة وسط قناة السويس، وما تمخض عنه كان أشبه بـ«معادلة» أطلق عليها فيما بعد اسم «معادلة كوينسي» التي تقوم على تعهد الولايات المتحدة بضمان أمن المملكة السعودية وضمان استمرار عرش آل سعود في حكمها، في مقابل إبقاء «صمامات» النفط مفتوحة، وإبقاء أسعار هذا الأخير منخفضة عندما تقتضي الضرورة الأميركية ذلك، أو رفعها إذا ما اقتضت الضرورة عينها فعلاً من هذا النوع.

حافظت «معادلة كوينسي» على ثباتها برغم مرور ٧٧ عاماً عليها، وتلك فترة مديدة شهدت الكثير من المنعطفات والأحداث التي كان يمكن لها أن تعصف بها أو تقود لإجراء تعديلات عليها، لكن ما جرى أثبت أنها صلبة بما يكفي للإبقاء عليها هكذا من دون تعديل، والشاهد هو أن قرار «حظر النفط الجزئي» الذي قامت به السعودية في أعقاب اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية، لم يكن يمثل خرقاً لتلك المعادلة كما جرى تصويرها في العديد من المراجع أو حتى في المناهج الدراسية، وهو تم بقرار صادر عن واشنطن التي كانت صاحبة المصلحة الأولى فيه.

يورد محمد حسنين هيكل في كتابه «زيارة جديدة للتاريخ» وقائع مشادة ساخنة حصلت بين وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير ونظيره الأميركي هنري كيسنجر في باريس عام ١٩٧٤، أي عندما كانت أزمة ارتفاع أسعار النفط في أوجها، وفي تلك المشادة قال جوبير موجها كلامه لكيسنجر: «أتظنون أننا لا ندرك أنكم أنتم المستفيدون من ارتفاع أسعار الطاقة وأن الفائض منها سوف يذهب إلى خزائنكم»، فرد عليه الأخير: «أنا لا يعنيني ما تدركون وما لا تدركون، ما يعنيني هو أن تعرفوا أن مشروع «مارشال» انتهى، لقد ساعدناكم حتى إن اقتصاداتكم أضحت المنافس الأول لاقتصادنا»، والجدير ذكره هنا هو أن «مارشال» هو المشروع الذي أطلقته الولايات المتحدة لمساعدة أوروبا في أعقاب وضع الحرب العالمية الثانية لأوزارها عام ١٩٤٥، واحتوى المشروع على بنود عدة، لكن الأهم منها هو ضمان الولايات المتحدة لحصول أوروبا على طاقة رخيصة، وبهذا المعنى كان قرار «حظر النفط» الجزئي قراراً أميركياً خالصاً.

شكلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بنيويورك اختباراً قوياً للعلاقة بين الرياض وواشنطن، لكن على الرغم من أن كل المعطيات كانت تشير إلى أن الأولى تتحمل جزءاً من المسؤولية عن تلك الأحداث، وإن بشكل غير مباشر قياساً إلى معطى يقول إن ١٦ فرداً من المنفذين الـ١٩ هم من السعوديين الذين قال عنهم تقرير استخباراتي أميركي جرى الكشف عنه قبل نحو سنتين إنهم «يتبنون ثقافة معادية لقيم الغرب، وهي تدعو إلى العنف»، لكن ذلك لم يحل بين كل ذلك وبين طي المسألة «تحت الوسادة» لاعتبارات تتعلق بتشابك الاقتصادين الأميركي والسعودي بدرجة تجعل من محاولة الفكاك السريع فيما بينهما ذا تداعيات سلبية على الطرفين ولربما بدرجة أكبر على الأميركيين أنفسهم، لكن من الجائز القول: إن عام ٢٠١٥ كان قد شهد تحولاً مهماً بين الطرفين، ففي مطلع هذا العام الأخير شكل وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدة السلطة في الرياض مؤشراً لدى واشنطن مفاده أن هذه هي محطة «الأبناء» الأخيرة، ولربما كانت التقديرات تقول إن تلك المحطة لن تطول حتى تجيء محطة «الأحفاد» التي لها حساباتها المختلفة، وما زاد من الطين بلة أن الملك سرعان ما مضى نحو تنحية ولي عهده محمد بن نايف، المقرب من الاستخبارات الأميركية، وتولية ابنه محمد في ذلك المنصب، كان ذلك مؤشراً قرأته واشنطن على أن آليات السلطة في الرياض راحت تحاول التفلت تدريجياً من «القيود» التي أرستها «معادلة كوينسي»، لكن الفعل وضع أيضاً: «تحت الوسادة» مع الحصول على بعض التنازلات والإغراءات التي جاءت سخية زمن دونالد ترامب، فالأخير أعلن عام ٢٠١٧ عن أنه عاد من جدة و«جيبه مملوءة بـ٥٠٠ مليون دولار».

مع مجيء جو بايدن إلى البيت الأبيض مطلع عام ٢٠٢١، بدا أكيداً أن ثمة منعطفاً، لا يعرف إلى أي مدى يمكن أن يصل، حاصل لا محالة على الطريق الموصل بين البلدين، بدا ذلك من خلال التعاطي المتشنج لإمكان «مصافحة» بايدن لابن سلمان قبيل أن يحصل ذلك الفعل شهر حزيران الماضي، فالبعد الأخلاقي للسياسات لا يظهر صارخاً بهذا الشكل إلا عندما تكون الافتراقات كبرى، ثم إن القادم منها قد يكون أكبر.

مارست واشنطن قبيل انعقاد قمة «أوبك بلس»، التي تضم روسيا إلى جانب دول المنظمة المعروفة، ضغوطاً هائلة على هذه الأخيرة، والأكبر منها كان على الرياض بوصفها تتربع على زعامة الدول المنتجة للنفط في العالم، إلا أن القرار جاء صادماً فقد اتخذ المجتمعون قراراً بخفض انتاجهم اليومي من النفط بمليوني برميل، في مؤشر قرأته واشنطن على أنه متعدد الأبعاد، وهو سيكون ذا تأثير مهم في الداخل الأميركي الذي سيخوض بعد نحو أسبوعين معركة انتخابات الكونغرس التي ستحدد إذا ما كان بايدن سيكمل عاميه المتبقيين «بطة عرجاء» أم «بطة متوازنة»، وكذا على مسار صراع يخوضه «الناتو» بزعامة أميركية مع خصم روسي يقول إنه لا رجوع ممكناً إلى ما قبل ٢٤ شباط، وهو يرى في هذا التاريخ الأخير موعداً لبدء زعزعة نظام القطب الأوحد الذي ساد العالم ما بعد انهيار بناء الأجداد السوفييتي.

من دون شك يمثل التصويت السعودي للقرار الصادر عن المنظمة في فيينا ٥ تشرين أول الجاري «جرأة» غير معتادة ولا متوقعة، فالرياض بدت للمرة الأولى غير مكترثة للغضب الأميركي الذي كان يحسب له ألف حساب، ثم يشير إلى أن صانع القرار السياسي في الرياض قد اتخذ قراره بالتخلي عن ماض كان وسمه الأبرز هو الاختباء وراء مظلة أمنية أميركية، الفعل الذي كان يتطلب الكثير من الأتاوات والكثير من الرشاوى من النوع الذي لا سقوف له.

رياح أوكرانيا تضرب في الرياض، ومن المؤكد أن أول التداعيات سوف تتجلى عبر تحطيم التسوية الثنائية بين البلدين، وبمعنى آخر أضحت «معادلة كوينسي» الشهيرة معرضة للسقوط بدرجة قد لا يدانيها شك.

محكمة أميركية تسجن كندياً متورطاً بتمويل دواعش ٢٠ عاماً

أصدرت محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة حكماً بالسجن على كندي بعد إدانته بتهمة توفير دعم مادي لـ«جهاديين» ومساعدتهم على الالتحاق بصفوف داعش في سورية.

وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان: إن «محكمة فيدرالية قضت بسجن كندي ٢٠ عاماً لمساعدته ستّة جهاديين من أميركا الشمالية على الالتحاق بتنظيم داعش من خلال مساهمته في تنظيم وتمويل سفرهم إلى سورية»، وذلك وفق ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

وأضافت الوزارة: إن عبد الله أحمد عبد الله (٣٧ عاماً) أدانته محكمة فيدرالية في سان دييغو بولاية كاليفورنيا بتوفير أموال وأفراد لدعم الأنشطة الجهادية العنيفة لتنظيم داعش.

وحسب وسائل إعلام أميركية، فإن عبد الله ساعد خصوصاً بين تشرين الثاني ٢٠١٣ وآذار ٢٠١٤، ثلاثة من أبناء أعمامه يقيمون في إدمونتون بكندا، وابن عم رابعاً يقيم في مينيابوليس شمال الولايات المتّحدة، ورجلاً خامساً من سكّان مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا، على السفر إلى سورية للالتحاق بالتنظيم الإرهابي والقتال في صفوفه.

وخلال محاكمته، أقرّ المتهم بذنبه واعترف أيضاً بارتكابه عملية سطو مسلّح على متجر مجوهرات في إدمونتون، وباستخدام جزء من عائدات المسروقات لتمويل رحلة هؤلاء «الجهاديين» الستّة الذين قتلوا جميعاً في سورية حسب بيان الوزارة.

وألقت السلطات الكندية القبض على عبد الله في عام ٢٠١٧ قبل أن تسلّمه للولايات المتحدة في تشرين الأول ٢٠١٩.

وفي الحادي والعشرين من آب الماضي، أصدرت محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة حكماً بالسجن المؤبد على أحد إرهابيي ما يسمى خلية «بيتلز» التابعة لتنظيم داعش بعد إدانته بالضلوع في عملية احتجاز «رهائن» في سورية أدت إلى مقتل أربعة صحفيين أميركيين وعمال إغاثة، وذلك بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وكالات

عدد الموجودين يقارب مليونين وثمانين ألف شخص وهو يفوق قدرة الدولة على استيعابهم

لبنان: المنظمات الدولية لا تريد عودة النازحين السوريين إلى بلادهم

مع بدء تسجيل أولادهم في المدارس الرسمية بدوامات مسائية بعد رفض وزارة التربية اللبنانية تسجيلهم بدوامات صباحية، اعتبر وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية هكتور الحجار، أن المنظمات الدولية لا تريد العودة الطوعية للنازحين السوريين بمبادرة من الدولة اللبنانية، مؤكداً رغبة بلاده في إعادة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم وليس أخذهم إلى الموت.

وفي مقابلة مع «قناة الغد» الإماراتية، استغرب الحجار موقف تلك المنظمات الرافض «خطة الدولة اللبنانية لتحقيق عودة آمنة وطوعية للنازحين السوريين»، وذكر أن عدد النازحين السوريين الموجودين في لبنان يقارب مليونين وثمانين ألف شخص بما يفوق قدرة لبنان على استيعابهم خصوصاً أن أوضاع المخيمات تنذر بمخاطر كثيرة أقله على الصعيد الصحي وكان بدء انتشار الكوليرا في المخيمات النذير الأكثر خطراً، وذلك حسب ما ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أمس.

واعتبر الحجار، أن هذه المنظمات لا تريد المساعدة على العودة ولا تريد العودة الطوعية بمبادرة من الدولة اللبنانية، ولا تريد تأمين المياه النظيفة، ولا تريد إزالة الحفر الصحية، ولا تريد إزالة النفايات، متسائلاً عما تريد؟ وماذا يدور في فكرها؟، وقال بهذا الخصوص: «هل تعتقد هذه المنظمات أن لبنان يستطيع تمويل مليونين وثمانين ألف شخص ويزيل نفاياتهم ويؤمن مياههم وينظف الحفر الصحية ويؤمن الطبابة؟، نود أن نعرف بمَ يفكرون وما الحلول التي يطرحونها؟».

وشدد على أن «العودة ستكون طوعية»، موضحاً أن تحديد الموعد مرتبط بالأمن العام اللبناني الذي يهتم بالنواحي اللوجستية والتقنية.

وختم الحجار بالقول: إننا «نرفض أن نأخذ السوريين إلى الموت، بل نحن نريد أن نعيدهم إلى ديارهم وثقافتهم وتاريخهم وحضاراتهم وأرزاقهم ليعيشوا بكرامة، وليبقَ في لبنان من لديه إقامات شرعية ويريد أن يعمل في الزراعة والبناء ومهن أخرى كما كانت دائماً هي الحال بين البلدين».

ويوم الجمعة الماضي دعت نائب مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية لبنان إلى «وقف خطة إعادة اللاجئين السوريين» التي وافقت عليها الحكومة السورية، لتتوالى بعد ذلك بيوم ردود الفعل المندّدة في لبنان بتدخلات جهات خارجية في ملف النازحين السوريين، حيث اعتبر رئيس حركة النهج النائب اللبناني السابق حسن يعقوب أن دعوة منظمة العفو الدولية إلى وقف الخطة المذكورة كلام «وقح وصادم ومسيس»، بعد ساعات على إدانة وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال عصام شرف الدين مواقف «الدول المانحة» تجاه هذا الملف وتدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيه.

يشار إلى أن الحكومة السورية تقوم منذ سنوات بجهود حثيثة في إطار تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، لكن دولاً غربية عدة تعمل على عرقلة عودة هؤلاء اللاجئين، وتستخدم ملفهم ورقة ضغط سياسي على سورية وحليفتها روسيا.

كلام الحجار جاء بالتزامن مع بدء النازحين السوريين في منطقة النبطية جنوب لبنان بتسجيل أولادهم في المدارس الرسمية اللبنانية بدوامات مسائيّة، بطلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التي سبق أن طلبت تعليمهم بدوامات صباحية ودمجهم مع التلاميذ اللبنانيّين، إلا أن وزارة التربية والتعليم العالي رفضت ذلك، وفق ما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس.

وأشار الموقع إلى أن المفوضيّة أعطت ٢٠ دولاراً بدل انتقال كلّ تلميذ سوري شهرياً من منزله إلى مدرسته.

وكالات

منظمات دولية لا تريد العودة الطوعية للنازحين السوريين بمبادرة من الدولة اللبنانية (عن الانترنت – أرشيف)

مَنع تسليم أي حوالات قادمة من السعودية ودول الخليج إلا عبر البنوك التركية

«النصرة» يدعي بأنه يعمل على «مكافحة تمويل الإرهاب»!

واصلت ما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي فرض مزيد من القيود الصارمة على سوق المال في مناطق سيطرتها في إدلب، بغية تشديد قبضتها على مقومات الحياة هناك بذرائع وحجج واهية وتمويل عملياتها ورواتب مسلحيها على حساب المدنيين.

وسلطت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في تقرير لها الضوء على ممارسات «الهيئة» والقيود «الكبيرة» المفروضة من الأخيرة والتي تعتبر مصدر تمويل قوياً لها عبر «الضرائب والرسوم والغرامات» والتي تسميها «تحرير الشام» «الزكاة».

وفرضت «مؤسسة النقد» التابعة لما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«تحرير الشام»، حسب التقرير، خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، جملة قيود وضوابط «أمنية» أكثر مما تكون مالية، بالتنسيق مع ما يسمى «جهاز الأمن العام»، قيدت بها حركة الأموال الداخلة إلى إدلب، بحجة «مكافحة تمويل الإرهاب»، ما دفع بعض مكاتب الحوالات لاتخاذ قرار بالإغلاق، بعد ما تسببت به هذه القيود من إشكالات وضغوط وكبيرة وخسارة العملاء.

ونقلت الوكالة عن أبو الزين الحلبي وهو صاحب مكتب حوالات في مدينة سرمدا: أنه نظراً للقيود الكبيرة التي تفرضها وتقرها «تحرير الشام» في إدلب على سوق المال، قرر مع شريكه في المكتب، إيقاف العمل وإغلاق المكتب وسحب وديعة التأمين لدى «مؤسسة النقد» في إدلب.

وأوضح «مصدر إداري» في «مؤسسة النقد» وفق التقرير، أنه «بناء على توجيهات من «جهاز الأمن» التابع لـ«الهيئة» ولضرورات أمنية تقتضيها المصلحة العامة، تم فرض جملة من الضوابط والقيود المالية منتصف الأسبوع الأول من هذا الشهر.

وبدأ تطبيق تلك القيود في الثامن من تشرين الأول الجاري، وشملت مكاتب الصرافة والحوالات في عموم إدلب، إضافة إلى القيود السابقة، «كخطوة لضبط حركة الأموال الداخلة إلى إدلب ولاسيما من دول الخليج»، وفق المصدر.

وذكر المصدر، أن الضوابط تشمل «منع تسليم أي حوالات مالية قادمة من السعودية ودول الخليج، بصورة نهائية، على أن تعتمد المنظمات والجمعيات الإنسانية بشتى تخصصاتها على البنوك التركية في تحصيل الدعم المالي القادم لها من هذه الدول، عبر حسابات بنكية رسمية، منعاً لاستخدام المنظمات ذريعة لتمويل جهات مشبوهة في المنطقة».

وتعمل جمعيات عدة في مناطق انتشار «تحرير الشام» تحت ستار «العمل الخيري» ولاسيما تلك الإخوانية وبعضها تابعة لدول في الخليج ومرتبطة بالنظام التركي على تمويل أنشطة «الهيئة» وعملياتها.

وأضاف المصدر: إنه يوجد «تعليمة جديدة تتضمن حظر تسليم أي عنصر أجنبي (لا يحمل الجنسية السورية) ذكر أو أنثى حوالته النقدية من مكاتب الحوالات في إدلب إلا بعد إخطار جهاز الأمن المرتبط بمؤسسة النقد عن تفاصيل هذا المستفيد، تحت الضرورات الأمنية مع الالتزام بكل الشروط والضوابط المعمول بها».

أبو أسعد حريتان، (٤٠ عاماً) صاحب محل للصرافة والحوالات بمدينة إدلب، أعرب عن تذمره من تزايد هيمنة «تحرير الشام» وإحكام قبضتها، على مفاصل السوق المالي في مناطق إدلب.

وأشار إلى أن تلك الهيمنة تتمثل بـ«قرارات لا تحمل إلا قيوداً أكثر للوضع المالي، من شأنها أن تقلص وبشكل كبير التدفق المالي القادم من الخارج، وبالتالي تتسبب بانخفاض أكبر في حجم الكتلة المالية في الداخل ما يؤثر سلباً في حركة الأموال في الأسواق عموماً».

وكالات

«هيئة تحرير الشام» واجهة «جبهة النصرة» تفرض مزيداً من القيود الصارمة على سوق المال في مناطق سيطرتها في إدلب (عن الانترنت)

التنظيم استحوذ على معظم «عفرين» وهدنة هشة أخرت دخوله إعزاز

حلب- خالد زنكلو

ساد هدوء حذر أمس في منطقة عفرين شمال حلب، التي استولى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفاؤه على أكثر من ٩٠ بالمئة من مساحتها بعد سيطرته على مدينة عفرين الأربعاء الفائت، قبل أن يمد نفوذه إلى معظم قرى وبلدات المنطقة ثم هيمنت أول من أمس على بلدة كفر جنة، التي تشكل خط الدفاع الأول عن مدينة إعزاز من جهة الغرب.

وكشفت مصادر معارضة مقربة من ميليشيات النظام التركي في عفرين، أن الهدوء الحذر أعقب اجتماع توسطت فيه ودعت إليه الاستخبارات التركية بين ما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «النصرة» وميليشيات «الفيلق الثالث» عقد في معبر باب الهوى شمال إدلب ومن دون حضور أي من متزعميه أو ممثلين عنها، لكنها فوّضت ميليشيات «هيئة ثائرون»، التي تشكلت مطلع العام الجاري ولم تتدخل بمجريات الصراع، بالتوصل إلى هدنة توقف الاقتتال الدائر بين الأطراف المتحاربة، ولفتت المصادر لـ«الوطن» إلى أن الهدنة أو الاتفاق الجديد قضى بتسلم ميليشيات «السلطان مراد»، كممثل عن «الهيئة» وكقوات فصل، حواجز «النصرة» في كفر جنة وقطمة مع سجن الأولى ومبنى ما يسمى «وزارة الدفاع» في «الحكومة المؤقتة» التابعة لما يسى «الائتلاف» المعارض، على أن ينسحب تنظيم «النصرة» الفرع السوري لـ«القاعدة» إلى ناحية شران بعفرين وأن يتراجع مسلحو «الفيلق الثالث»، الذي تقوده ميليشيات «الجبهة الشامية» إلى إعزاز، وهو ما جرى تنفيذه والالتزام به أمس بشكل جزئي.

وتوقعت المصادر أن تنهار الهدنة الهشة، على الرغم من نشر جيش الاحتلال التركي مدرعات له قرب كفر جنة، كسابقتها التي جرى الاتفاق عليها يوم الجمعة الماضي بين «تحرير الشام» و«الفيلق الثالث» ونصت على انسحاب الأولى من مدينة عفرين وعودة الثانية إلى مقراتها فيها، لكنها انهارت الإثنين ودفعت «النصرة» للتمدد إلى بلدات جديدة، منها قطمة وكفر جنة تحقيقاً لأطماعه التي تتمثل بالسيطرة على إعزاز وباقي مناطق ما يسميه النظام التركي منطقة «درع الفرات» في الباب وجرابلس أيضاً.

المصادر رأت أن أنقرة أعطت الفرع السوري لتنظيم القاعدة «استراحة محارب»، على خلفية خروج بلدات ومدن منطقة ما تسمى «درع الفرات» في تظاهرات شعبية غاضبة رافضة لدخوله إليها ومنددة بالصمت التركي عما يجري ويحاك في دهاليز الاستخبارات التركية لفرض سطوة «النصرة» على مناطق نفوذ الميليشيات الموالية للنظام التركي شمال وشمال شرق حلب.

ولفتت إلى أن «النصرة»، مدفوعا من نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لن يتوقف حتى يفرض هيمنته الأمنية والإدارية والاقتصادية على جميع مناطق سيطرة مرتزقة أردوغان التي يسميها «الجيش الوطني» عقاباً لها بسبب اقتتالها وإخلالها بالأمن وتناحرها على السلطة والنفوذ والمال.

ونقلت المصادر عن متزعمين في مرتزقة أردوغان قولهم: إن إعلان واشنطن أمس، وفي تغريدة على الحساب الرسمي للسفارة الأميركية في سورية بأنها «تشعر ببالغ القلق من التوغل الأخير لهيئة تحرير الشام، وهي منظمة مصنفة كإرهابية في شمال حلب»، لن يغير في شيء في الواقع والتطورات الميدانية في شيء لأن الإدارة الأميركية هي الراعي الرسمي لمسلحي «القاعدة» وداعش ومحركهم على الخريطة السورية لتنفيذ أجندتها خدمة لمصالحها، ولذلك لن يفيد مطالبتها تنظيم «النصرة» بسحب قواته من المنطقة.

في السياق ذاته، تحدث «منسقو الاستجابة» عن استهداف ١٢ مخيماً في ريف حلب خلال الاشتباكات التي دارت بين «تحرير الشام» و«الفيلق الثالث»، عدا محاصرة أكثر من ١٠٠٠ عائلة داخل المخيمات وانقطاع الطرق المؤدية إليها بسبب الاشتباكات، وارتفاع عدد النازحين في المخيمات منذ بداية الاشتباكات إلى ٧٢٨٤ نسمة، إلى جانب مقتل ٨ أشخاص، بينهم امرأتان وطفلان وإصابة ٤٧ آخرين بينهم ١١ طفلاً و٧ نساء.

كما ذكرت مصادر معارضة، أن الخسائر على الأرض بلغت حتى أمس ومنذ بدء الاقتتال بين الفريقين المتصارعين قبل ١٠ أيام ٥٨ قتيلاً، بينهم ١٠ مدنيين، لكن النصيب الأكبر كان لـ«الهيئة»، التي سيطرت على نحو ٩٠ بالمئة من منطقة عفرين، بواقع ٢٨ قتيلاً مقابل ٢٠ قتيلاً لميليشيات أنقرة في «الجيش الوطني».

الطاهر لـ«الوطن»: استقبال الرئيس الأسد للفصائل اليوم سيصب في تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية

موفق محمد

اعتبرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أن استقبال الرئيس بشار الأسد اليوم لفصائل المقاومة الفلسطينية، يأتي في سياق الموقف التاريخي للقيادة السورية الداعم للقضية وللمقاومة الفلسطينية، موضحة أن اللقاء سيصب في اتجاه تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وتلتقي الفصائل الفلسطينية في سورية أمس دعوات من القيادة السورية لمشاركة ممثلين عنها في اللقاء، وسيكون ضمن وفد الفصائل، ممثلون عن حركة المقاومة الفلسطينية «حماس»، وتحديداً من الجناح المقاوم وليس الإخواني، ويترأس وفدهم الذي يزور سورية لأول مرة منذ ١٠ أعوام، مسؤول العلاقات العربية – العربية في الحركة خليل الحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعلن مسؤول العلاقات الدولية في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ماهر الطاهر، أن الجبهة تلقت دعوة للمشاركة في اللقاء وستلبيها، وقال: «سورية دائماً وقفت إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني، وقضية فلسطين بالنسبة لسورية قضية مركزية، ومن الطبيعي أن يستقبل الرئيس بشار الأسد وفداً من الفصائل الفلسطينية، وحصل ذلك أكثر من مرة، ويعبر عن عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين فلسطين وسورية، واللقاء يأتي في هذا السياق».

وأضاف: «الفصائل الفلسطينية ستلتقي مع الرئيس الأسد وسيتم بحث التطورات والأوضاع على الصعيد الفلسطيني وعلى الصعيد العربي وخاصة في ضوء تصاعد كفاح الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية واستمرار العمليات البطولية التي يمارسها أبناء شعبنا في الضفة، لأن شعبنا وصل إلى نتيجة أنه لا أفق لأي حلول سياسية وأن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود وليس صراع حدود، وبالتالي الأمور في فلسطين تسير باتجاه انتفاضة فلسطينية شاملة».

وأوضح الطاهر أنه «على ضوء هذه التطورات من الطبيعي أن يجري هذا اللقاء بين القيادة السورية على رأسها الرئيس الأسد والفصائل الفلسطينية».

ورداً على سؤال حول تعليقه على مسألة أن وفد الفصائل الفلسطينية الذي ستستقبله القيادة السورية سيضم وفداً من التيار المقاوم في «حماس» على الرغم من الموقف الذي أصدرته الحركة في بداية الأحداث في سورية وتسبب بتوتر العلاقة بين الجانبين ومغادرة رموز الحركة السياسيين سورية في العام ٢٠١٢، قال الطاهر: إن «سورية دائماً كانت مع المقاومة وبالتالي تستقبل فصائل المقاومة، وسورية دائماً كان صدرها واسعاً ويهمها بشكل أساسي أن يستمر الكفاح الفلسطيني وأن يتصاعد، وفي هذا السياق القيادة السورية ستستقبل الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس».

ويأتي استقبال القيادة السورية لوفد فصائل المقاومة الفلسطينية، بعد جولة الحوارات الفلسطينية – الفلسطينية التي تمت في الجزائر وانتهت الخميس الماضي وصدر عنها «إعلان الجزائر» للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وأعرب الطاهر عن أمله في أن يتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الجزائر وتطبيق وترجمة ما ورد في «الإعلان»، وأضاف: «اللقاءات التي ستجري في سورية ستصب في اتجاه تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية ولا شك أن إنهاء الانقسام ضرورة ملحة بالنسبة للوضع الفلسطيني لأن هذا الانقسام دفعنا ثمنه غاليا وبالتالي ليس أمامنا من طريق كفصائل فلسطينية إلا إنهاء هذا الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية كشرط ضروري في مواجهة الاحتلال».

ومن أبرز الفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة» و«جبهة النضال الشعبي الفلسطيني» و«حركة الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«جبهة التحرير الفلسطينية» و«حركة فتح الانتفاضة» و«طلائع حرب التحرير الشعبية– قوات الصاعقة».

قولاً واحداً

منذر عيد

أوروبا تبدأ حصادها السياسي

يبدو أن مواسم الحصاد في الحقول السياسية الأوروبية، تختلف تماماً عن مواسم حصاد حقولها الزراعية، فحيث يبدأ حصاد الأخيرة مع بداية الصيف، يبدو أن ثمار السياسة الأوروبية تجاه روسيا وما يجري في أوكرانيا، قد أينعت وبدأ موسم حصادها ولكن ليس في بيادر كما هي العادة بالنسبة للمواسم الزراعية، وإنما في شوارع باريس وخاصة شارع الشانزليزيه وفي باحات الإليزيه، وفي شوارع لندن، وتحديداً في «داوننغ ستريت».

انخرط الاتحاد الأوروبي وبقوة في الصراع الدائر بين أوكرانيا وروسيا إلى جانب الأولى، وارتضى أن يكون رأس حربة أميركا في ذاك الصراع، وذهب إلى أقصى درجات العداء ضد روسيا، بفرضه سلسلة من العقوبات التي طالت في مجملها قطاع النقل والمال والنفط والعلاقات الدبلوماسية والكثير الكثير، دون أي حساب لعواقب ذلك وانعكاساته على الواقع في القارة العجوز، وهذا ما بدا لاحقا بشكل جلي، وكل ذلك بهدف فرض هيمنة القطب الواحد من قبل أميركا، وظناً من الجميع أنهم بذلك قادرون على إنهاء حقبة «روسيا– بوتين» كما كانوا قادرين سابقاً على إنهاء حقبة الاتحاد السوفييتي.

العنجهية الأوروبية الأميركية، إزاء موسكو، بدأت في عز ربيع أوروبا، إلا أنه ومع هبوب رياح الخريف، بالتزامن مع أزمة طاقة خانقة بفعل ردة فعل موسكو على العقوبات الأوروبية، أدرك المواطن الأوروبي أي شتاء ينتظره، مع تحذير الجهات الرسمية، وأصحاب الخبرة والشأن في مجال النفط بأن شتاء أوروبا القادم سيكون الأول من نوعه لجهة دخول القارة العجوز حالة من «العتمة والبرد» بفعل غياب الغاز والنفط الروسي، جراء الحماقة التي ارتكبها ساسة بلدانهم.

بفعل سياسة قادة أوروبا، فقد أينعت أولى ثمار تلك السياسة في فرنسا، عبر الارتفاع غير المسبوق لأسعار الطاقة بكل أشكالها، المشتقات النفطية والغاز والكهرباء، والمواد الغذائية والخدمات، ما ينعكس ارتفاعاً للتضخم الذي بلغ نسباً لم تعرفها فرنسا منذ أربعين عاماً، وبدأ التجهيز لموسم الحصاد السياسي في شوارعها، عبر إضرابات وتظاهرات شلت الحركة والاقتصاد والقطاعات الحكومية والمدارس والجامعات، تؤسس من خلال دعوات اليسار المعارض إلى إضراب عام، وبداية سقوط عهد إيمانويل ماكرون الذي يفتقر أصلاً للأكثرية المطلقة في البرلمان، ما يجعل الوضع بالنسبة إليه بالغ الخطورة والصعوبة، خاصة وأن ذكريات حركة «السترات الصفراء» لم تغب عن الأذهان، ويبدو أن الفرنسيين أرادوا من خلال خروجهم غاضبين إلى الشارع الرد على تحذير ماكرون في آب الماضي من أن أزمة الطاقة والاقتصاد، التي تواجه أوروبا على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية لم تنته بعد، وبأنها «ثمن حريتنا وقيمنا»، لتكون الرسالة أن حريتهم وقيمهم في تمتعهم بشتاء دافئ وحصولهم على حاجاتهم بأسعار منخفضة.

الصورة ذاتها تنعكس في لندن، ولكن بوضوح أكثر، لدرجة باتت رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس على حافة الهاوية، حيث ذكرت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية أن أكثر من ١٠٠ عضو في البرلمان ينتمون إلى حزب المحافظين الحاكم مستعدون لتقديم رسائل بسحب الثقة منها، إلى رئيس لجنة حزب المحافظين التي تنظم الانتخابات غراهام برادي.

لا تقتصر معاناة تراس عند كبواتها الاقتصادية، ولا في ملل أنصارها من قراراتها المتسرعة، بل إن التحدي الأكبر ينتظرها على أبواب الشتاء، حال استمرت في منصبها، وذلك مع ارتفاع أسعار الطاقة، رغم أن بريطانيا لا تعتمد كثيراً على استيراد الغاز من روسيا، فهو لا يشكل أكثر من ٤ بالمئة من احتياجاتها، لكنها تعتمد على استيراد الغاز من النرويج الذي قد يتم تعديل وجهته لسد احتياجات أوروبية طارئة في الشتاء، الأمر الذي دفع شبكة الكهرباء الوطنية إلى التحذير من أن بريطانيا قد تواجه انقطاعاً مخططاً للتيار الكهربائي لمدة ثلاث ساعات عن المنازل والشركات هذا الشتاء إذا لم تستطع استيراد الكهرباء من أوروبا.

قد يكون ما تشهده كل من فرنسا وبريطانيا من أحداث، ليس سوى رأس جبل في بحر، أو غيض من فيض مما هو آت، وليصبح قادة أوروبا أمام حقيقة، وإن كابروا على الاعتراف بها، وهي أن العقوبات التي فرضوها على روسيا لم تكن سوى حبل لُفّ حول أعناقهم، وكمن أطلق الرصاص على قدميه، ليعكس تصريح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوروبان قبل يومين الحقيقة التي يصر قادة أوروبا على نكرانها بقوله: «لا يمكننا طمر رؤوسنا في الرمال مثل النعام، علينا أن نواجه الواقع، إذا استمر هذا الوضع، فإن العقوبات ستهز أوروبا، سوف يركع اقتصاد القارة، وقد يكون الناس في خطر ويبدو أننا بحاجة للتحضير لحرب طويلة الأمد».

شاركت في وقفة تضامنية أقامتها سفارة فلسطين بمقرها في دمشق

شعبان: يجب إيصال صوت الأسرى في سجون الاحتلال إلى كل مكان في العالم

أكدت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان أمس أنه يجب إيصال صوت الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى كل مكان في العالم.

وفي كلمة ألقتها خلال فعالية تضامنية مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أقامتها السفارة الفلسطينية بمقرها في دمشق، بعنوان «وقفة دعم وإسناد لأسرانا الأبطال» وجهت شعبان التحية للأسرى وللشعب الفلسطيني رجالاً ونساء وأطفالاً الذين لا يدافعون فقط عن فلسطين بل عن كل مواطن عربي، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».

وأوضحت شعبان أن كيان الاحتلال الإسرائيلي يريد الهيمنة على المنطقة لذلك على كل عربي أن يحتضن قضايا الأسرى وفلسطين والمقاومة وأن نكون جميعاً حركة مقاومة من أجل هؤلاء ومن أجل مستقبل أبنائنا وأحفادنا.

وأشارت إلى أن قضية الأسرى هي مسؤولية الجميع وعلينا تكريس الإعلام من أجل خدمة القضية الفلسطينية وشعبها المقاوم.

بدوره أوضح السفير الفلسطيني بدمشق سمير الرفاعي، أن الاحتلال الإسرائيلي هو أبشع أنواع الاحتلال في التاريخ، والسياسات والتشريعات المطبقة في معتقلاته تهدف إلى النيل من صحة وعقل ونفسية الأسرى في إطار حرب استنزاف ممنهجة ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وأشار الرفاعي إلى أن كيان الاحتلال لا يكتفي بالعقوبات الجائرة التي تفرضها المحاكم العسكرية على الأسرى الأبطال بل يواصل معاقبتهم لسنين طويلة من خلال إجراءات وانتهاكات بحقهم من عملية الاعتقال الوحشية والتعذيب والتنكيل والتعنيف والإهمال الطبي واعتقال الأطفال والعقوبات الجماعية داخل المعتقل وخارجه أي «اعتقال الوالدين والإخوة وتدمير المنازل».

وفي السياق، بين الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة طلال ناجي أن عدد من اعتقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ تجاوز المليون أسير، مشيراً إلى الإجراءات التعسفية والممارسات الوحشية لكيان الاحتلال بحق الأسرى.

بدوره أشار رئيس لجنة دعم الأسرى المحررين والمعتقلين السوريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي الأسير المحرر علي اليونس إلى أهمية المشاركة في الفعاليات التضامنية مع الأسرى الذين هم رمز فخر واعتزاز الأمة العربية وخط من خطوط المواجهة المباشرة مع كيان الاحتلال.

وشارك في الفعالية مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السفير رياض عباس ورئيس اللجنة الشعبية العربية السورية لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومة المشروع الصهيوني صابر فلحوط ومدير عام مؤسسة القدس الدولية– سورية خلف المفتاح وعدد من قادة وممثلي الفصائل الفلسطينية وهيئات ولجان الدفاع عن الأسرى والأحزاب السورية والفلسطينية وفعاليات ثقافية واجتماعية.

وكالات

المستشارة بثينة شعبان خلال مشاركتها في وقفة تضامنية مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال في سفارة فلسطين بدمشق (سانا)

تقبل أوراق اعتماد ميّا سفيراً جديداً لدمشق لدى مسقط

سلطان عُمان: أهمية احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها

أكد السلطان هيثم بن طارق آل سعيد سلطان عُمان أمس مواقف بلاده الثابتة إلى جانب سورية، مشدداً على أهمية احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها.

وخلال تقبله أوراق اعتماد إدريس أحمد ميّا سفيراً جديداً لسورية لدى سلطنة عُمان، حمّل السلطان العماني ميّا أطيب تحياته للرئيس بشار الأسد، وأصدق تمنياته للشعب السوري الشقيق بدوام التقدم والازدهار، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

من جهته، أكد ميا على أن السلطنة قيادةً وشعباً تحظى بمكانة كبيرة لدى الشعب السوري، الذي يثمّن عالياً مواقفها المبدئية حيال سورية منذ بداية الحرب الإرهابية التي فُرضت عليها، منذ أكثر من أحد عشر عاماً.

كما نقل ميّا تحيات الرئيس الأسد لجلالة السلطان هيثم، وتمنياته للشعب العُماني الشقيق بدوام التقدم والازدهار.

حضر مراسم تقديم أوراق الاعتماد المستشار فتوح قدسية، والسكرتير الثاني محمد يحيى.

وكالات

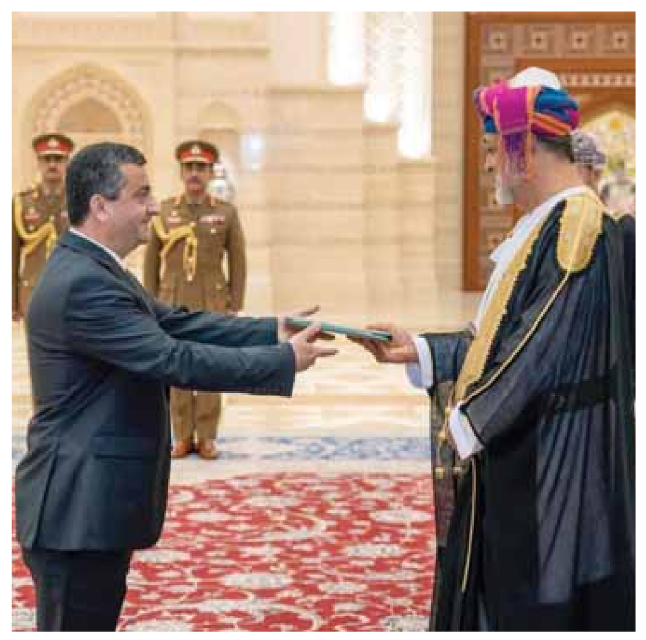

سلطان عُمان هيثم بن طارق آل سعيد خلال تقبله أوراق اعتماد السفير إدريس ميّا (عن الانترنت)

لافروف أكد لحداد استمرار بلاده بدعم سورية وشعبها حتى استعادة الأمن والاستقرار فيها

الخارجية: انسحاب الاحتلالين الأميركي والتركي يكفل عودة الأمن للمنطقة

الوطن- وكالات

أكدت دمشق أمس، رفضها لإعلان أميركا مؤخراً تمديد ما تسميها «حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلّق بالوضع في سورية»، وبيان النظام التركي الذي رد فيه على هذا الإعلان، باعتبارهما صادرين عن طرفين يحتلان أراضي سورية، مشددة على أن انسحاب قواتهما المحتلة هو وحده الكفيل بعودة الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة، في حين أكدت روسيا عمق العلاقات التي تجمعها مع سورية وشددت على استمرارها في نهجها الداعم لها ولشعبها حتى استعادة الأمن والاستقرار فيها.

وفي بيان نشرته على صفحتها في موقع «فيسبوك» أدانت وزارة الخارجية والمغتربين إعلان البيت الأبيض بتاريخ ١٢ تشرين الأول الجاري، تمديد ما سماه «حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلّق بالوضع في سورية بسبب التعامل مع التهديد غير العادي والاستثنائي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتّحدة»، والذي يعتبر أن الاستعدادات التركية لشن هجوم عسكري على شمال شرق سورية يقوّض حملة هزيمة تنظيم داعش الإرهابي ويهدّد الأمن والسلم الدوليين.

كما أدانت الوزارة بيان النظام التركي الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الأول الجاري، الذي جاء رداً على إعلان أميركا «تمديد حالة الطوارئ الوطنية» ويبرّر العدوان العسكري التركي في شمال شرق سورية بحجة «الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب والقضاء على التهديدات الإرهابية الانفصالية» على حد زعمه.

وأكدت الوزارة في بيانها، رفضها لكلا البيانين باعتبارهما صادرين عن طرفين يحتلان أراضي سورية في انتهاك صارخ للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتّحدة، ولا يحق لهما ادعاء الحرص على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي يحتلان فيه بغير وجه حق أراضي دولة عضو ومؤسس للأمم المتّحدة، ويعبثان بمقدّرات شعبها، ناهيك عن الدعم الفاضح الذي يقدمانه للجماعات الإرهابية التي يدّعي بيان كل منهما الحرص على محاربتها.

واعتبرت أن انسحاب قوات الاحتلالين الأميركي والتركي هو وحده الكفيل بعودة الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة، ويساعد على مكافحة آفة الإرهاب وانتشاره.

والأربعاء الماضي، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن استمرار ما تسمى «حالة الطوارئ الوطنية» على خلفية الوضع في سورية المعلنة في الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٩٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩».

وبعد يوم من ذلك، أدانت وزارة خارجية النظام التركي في بيان، إعلان أميركا تمديد «حالة الطوارئ الوطنية» واعتبرت أنه يتضمن «ادعاءات واتهامات لا أساس لها ضد تركيا».

بموازاة ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال لقائه سفير سورية لدى روسيا رياض حداد بمناسبة انتهاء مهامه في موسكو، عمق العلاقات التي تجمع روسيا وسورية في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن البلدين حققا إنجازات مهمة نتيجة هذا التعاون على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبرلمانية والشعبية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وقال: إن «روسيا مستمرة بهذا النهج الداعم لسورية وشعبها حتى استعادة الأمن والاستقرار فيها، بما في ذلك تقديم المساعدات اللازمة لدعم صمود سورية في وجه الحصار الاقتصادي والعقوبات الجائرة المفروضة عليها من قبل الغرب».

وأعرب لافروف عن شكره للسفير حداد على عمله المثمر في موسكو، مشيداً بالدور الكبير الذي اضطلع به لتعميق علاقات الصداقة وتعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في كل المجالات.

بدوره أعرب حداد عن الشكر للافروف والعاملين في الخارجية الروسية على حسن الاستقبال وتسهيل نجاح مهمته في روسيا، مجدداً التعبير عن دعم سورية المستمر لروسيا في عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا الهادفة إلى تصحيح النظام الدولي بما يخدم جميع شعوب العالم.

الاحتلال التركي جدد اعتداءاته على ريف حلب ومقتل ١٤ من جنوده ومرتزقته

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق– الوطن– وكالات

كبد الجيش العربي السوري ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد العسكري لدى تصديه لمحاولته التسلل نحو نقاط ارتكازه غرب حلب، في حين دمرت وحدات منه أنفاقاً وعربات قتالية للدواعش في البادية الشرقية، على حين جدد الاحتلال التركي اعتداءاته على ريف منبج شرق حلب، وسط أنباء عن مقتل وإصابة ١٨ من جنوده ومرتزقته في عمليات لما تسمى «قوات تحرير عفرين» التي تدور في فلك ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وأكد مصدر ميداني في ريف حلب الغربي لـ«الوطن»، أن يقظة وحدات الجيش وجهوزيتها العالية ردعت «النصرة» إثر إفشالها فجر أمس محاولة تسلل لمسلحيه باتجاه نقاطها في محيط الفوج ٤٦، وللمرة الثانية خلال الشهر الجاري، واشتبكت معهم بالوسائط النارية المناسبة، ما أدى إلى مقتل وجرح أكثر من ٢٠ إرهابياً.

وأشار المصدر إلى أن وحدات الجيش قصفت بالمدفعية الثقيلة فلول «النصرة» التي انسحبت إلى الخطوط الخلفية قرب بلدتي كفر عمة والقصر وتمكنت من تدمير أسلحة ثقيلة بينها دبابتان وعربة مصفحة وراجمة صواريخ.

وفي الـ٥ من الشهر الجاري تمكن الجيش العربي السوري من إفشال تسلل مجموعة مما تسمى «كتيبة الانغماسيين» في «لواء عمر بن الخطاب» التابع لـ«النصرة» بريف حلب الغربي، حاولت التقدم إلى نقاطه في محيط الفوج ٤٦ غرب حلب، وقتل ما يزيد على ١٥ إرهابياً وجرح عدد مماثل.

مصدر ميداني آخر أكد لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة في قطاعي ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي من منطقة «خفض التصعيد» كبدت «النصرة» وحلفاءه خسائر فادحة بالأفراد والعتاد إثر استهداف مواقعهم بالمدفعية الثقيلة صباح أمس، في محاور التماس بسهل الغاب الشمالي الغربي، وكذلك تحركات مؤللة للإرهابيين في البارة ومجدليا بريف إدلب الجنوبي، وفي محيط معارة النعسان بالريف الشمالي الشرقي.

وفي البادية الشرقية، قضت وحدات من الجيش أمس على العديد من الدواعش، خلال تمشيطها قطاعات من البادية ودمرت أنفاقاً وعربات قتالية بمن فيها للتنظيم الإرهابي، وذلك حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن» أوضح أن الوحدات مشطت قطاعات «الشعرة وربع الهوى» ضمن سلسلة جبال العمور وطهرتها من الدواعش الذين كانوا يستخدمون أنفاقاً فيها مخابئ لهم.

في المقابل، قصفت قوات الاحتلال التركي المتمركزة في قاعدة الياشلي شمال غرب مدينة منبج شرق حلب ومرتزقتها، بقذائف الهاون قريتي الدندنية والصيادة، وذلك حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عما يسمى «المركز الإعلامي لمجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد».

وأول من أمس، قصفت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها بالمدفعية الثقيلة، محيط مدينة تل رفعت وقرى العلقمية والشيخ عيسى وكفرنايا ودير جمال بريف حلب الشمالي، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

في الأثناء، أعلنت «قوات تحرير عفرين» في بيان أوردته وكالة «هاوار» الكردية مقتل ١٤ من جنود جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، وإصابة ٤ آخرين، خلال سلسلة عمليات نفذتها في مناطق مارع، والباب وعفرين المحتلة بريف حلب الشمالي في الفترة ما بين العاشر والسادس عشر من الشهر الجاري.

من جهة ثانية، أصيب ٩ أشخاص بجروح، إثر قصف بقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة مصدره قوات «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد»، استهدف قريتي الحمران وغنمة بريف جرابلس شرق حلب، ضمن مناطق انتشار الميليشيات الموالية للاحتلال التركي، وذلك حسب مصادر إعلامية معارضة.

«لافارج» ستسدد ٧٧٨ مليون دولار غرامة لـ«العدل الأميركية» لمساعدتها داعش في سورية!

أعلنت شركة لافارج للإسمنت الفرنسية ومجموعة «هولسيم» السويسرية الأمّ، أمس، أن «لافارج» ستسدّد غرامة ٧٧٨ مليون دولار لوزارة العدل الأميركية لمساعدتها مجموعات إرهابية منها تنظيم داعش الإرهابي في سورية.

ونقلت وكالة «أ ف ب» عن الشركتين قولهما في بيان: «إن «لافارج» وشركتها الفرعية «لافارج للإسمنت سورية»، التي تمّ حلّها، وافقتا على الاعتراف بالذنب بتهمة التآمر لتقديم دعم مادي لمنظمات إرهابية أجنبية محددة في سورية من آب ٢٠١٣ حتى تشرين الأول ٢٠١٤، وثبتت محكمة النقض، أعلى محكمة في النظام القضائي الفرنسي، في السابع من أيلول ٢٠٢١، تهمة «تمويل الإرهاب» ضد شركة «لافارج» لصناعة الإسمنت، وألغت قرار محكمة الاستئناف في باريس القاضي بإبطال الاتهام الموجه إلى الشركة بتهمة «التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية» عبر تمويلها تنظيم داعش الإرهابي أثناء عملها في سورية حتى عام ٢٠١٤، بغية تحقيق مصالحها.

وأشارت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، في تموز ٢٠٢١ إلى أن مذكرة سرية تعود للاستخبارات الفرنسية صادرة في آب ٢٠١٤، بينت أن «لافارج» أبرمت اتفاقاً مع تنظيم داعش الإرهابي لمواصلة أنشطتها في سورية، موضحة أن الشركة الفرنسية أبرمت اتفاقاً مع تنظيم داعش، تضمن تصريحاً من الأخير بمنح الإذن لها من أجل مواصلة أنشطتها التجارية، والوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وذلك مقابل ملايين اليوروهات «أتاوات» للجماعات الإرهابية.

وكالات